



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

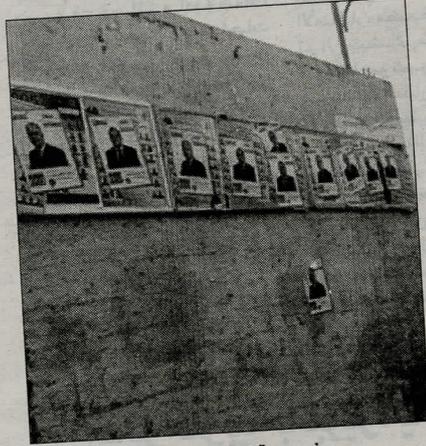
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-14

تلصيق عشوائي .. عنف جسدي ودوس على القوانين تجاوزات بالجملة تطبع حملة المحليات بوهران



عادت ظاهرة غزو الملتصقات الانتخابية بالأحياء السكنية والشوارع الوهرانية لتضرب بقوة وبطريقة عشوائية على غرار ولايات الوطن، حيث ظهرت في الأونة الأخيرة موضة لتعليق الملتصقات لا تعبر القوانين المنظمة للحملة الانتخابية أدنى اعتبار، بل بالعكس تدوس على كل معالم النظام والقواعد التي وضعتها اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات الخاصة بسباق المحليات، والمجيب أن تلك المساحات تحولت إلى ساحة لحروب حامية الوطيس بين أنصار الأحزاب فيما بينهم،

مفهومه تدل على تفول تلك الفئة من المأجورين الذين يبقى همهم المال فقط دون التفكير في عواقب مثل تلك التصرفات، سواء على نفسية المترشحين الآخرين أو حتى على الحزب الذين يناصرونه، طالما أنه سيتعرض لعقوبات من طرف اللجنة المستقلة في حال وصلتها شكوى رسمية.

والأغرب من كل ذلك، هو ما تم رصدته بالقرب من ملعب بوعلل محمد بحي اللوز بوهران، حيث أقدم أنصار تشكيلة سياسية على وضع قوائم منتخبيهم فوق لافتات أحزاب أخرى، من باب الاستفزاز والتلاعب بالمعنويات، وهي كلها تصرفات مشينة وغير مقبولة يعاقب عليها القانون في حال تم تحديد هوية الضالعين، فهل ستتحرك عيون اللجنة المستقلة لتدوين تلك التحفظات والتجاوزات؟
سيد أحمد فلاح

تصل في كثير من الأحيان إلى حد التشابك بالأيدي والتلاسن والشتم أمام مرأى ومسمع المارة.

وقامت "الشرق" بجولة ميدانية قادتنا لبعض الأحياء والشوارع التي عرفت توافدا كبيرا لأتباع تلك التشكيلات السياسية، والذين تم توظيفهم من أجل غزو الجدران والمساحات العمومية بـ"الافيشات" التي تخص قوائم المترشحين، حيث رصدنا فوضى كبيرة نتجت عن عملية الإصاق وتعليق القوائم في أماكن محظورة، أين يلجأ شباب وحتى قصر لوضع ملصقة بأماكن غريبة على غرار جهاز الضخ الآلي للأموال القريب من مكتب البريد، في خطوة للفت اهتمام الطوابير البشرية، مما أثار سخط وغضب المواطنين الذين اعتبروا أن مثل هاته التصرفات لا تنم سوى عن غياب الضمير المهني، في حين هناك من قام بوضع قوائم فوق لافتات توجيهية وإشارات المرور على مستوى منطقة سيدي معروف ويونيف.

كما شهدنا بحي كاستور تحديدا بالقرب من الحديقة البلدية، ظاهرة غريبة، حين قام حزب معين بشغل كل المساحة الإشهارية التي وضعت من أجل تعليق فيها كل قوائم المترشحين، في خطوة غير

غيابها زعزع ثقة الناخبين في المنتخبين حسن «الإصغاء» و«أخلة» العمل الإداري



أصبح استقبال المواطن بـ «ابتسامة» لدى توجهه نحو مصالح دار البلدية «استثناء» يصنعه موظف أو بضعة موظفين، على ضوء ممارسات شائعة وسوء الاستقبال والتكفل بانشغالاته في المجالس المحلية، ما أدى إلى زعزعة ثقة الناخبين في المنتخبين المحتملين، وهي النقطة التي أثارت اهتمام تشكيبات سياسية قررت المشاركة في الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر الجاري.

لاحظت وكالة الأنباء الجزائرية، لدى تحدثها إلى عدد من المواطنين المتواجدين على مستوى مصالح الحالة المدنية أو الاجتماعية وغيرها بعدة بلديات، حالة من الاستياء نتيجة سوء الاستقبال والمعاملة أو سوء التوجيه والخدمة، التي يواجهونها لاستخراج وثيقة للحالة المدنية أو تقصي مسار أحد الملفات المودعة لديهم.

وحسب «قطيعة»، 30 سنة، التي التقيناها ببلدية المدنية بالعاصمة، فقد بات التوجه إلى البلدية لقضاء حاجة من الحاجات، عبئا نفسيا يشمرها بالتوتر لبقيّة اليوم، سيما وأنها تضطر للانتظار لمدة تزيد عن الساعة في كل مرة تقصد فيها مصلحة الحالة المدنية، وتضطر في كل مرة لإظهار استيائها وتقديم شكاوي شفوية لمسؤولي المصالح.

من جانبه يقول «محمد»، 43 سنة، الذي تحدثنا إليه ببلدية الحراش، أنه يشعر فور دخوله إلى البلدية، وكأنه «كائن غير مرغوب فيه»، نتيجة التردد المستمر لتقصي أحوال ملف السكن بمصلحة الحالة الاجتماعية، أين أبدى رغبته في «اهتمام المسؤول المحلي المرتقب أكثر بالمواطن، من خلال حسن التوجيه والخدمة ما يشعره بأهميته في بلاده».

أما العم «عثمان»، 70 سنة، الذي التقيناها ببلدية بئر توتة، فيرى أن الاستقبال بمختلف مصالح البلدية أو المجالس المحلية الأخرى من دائرة وولاية، صار أسوأ عما كان عليه سنوات مضت، مذكرا على سبيل المثال بفترات الثمانينات والتسعينات، التي كانت تعرف اهتماما أكبر بخدمة المواطن وبنوعية الخدمة، وحرصا أوفر على صيانة كرامة المواطن عند دخوله دار البلدية، أو مقر الدائرة والولاية.

وأبدى العم «عثمان»، رغبته في تحسين الأوضاع أكثر بعد الانتخابات المحلية الجارية، «مما قد يعطي حافزا للشباب للمشاركة في الانتخابات خلال العهدة المقبلة»، من خلال الترشح أو التصويت على المترشحين والمشاركة في بناء وطنهم واستعادة ثقتهم في المسؤولين المحليين.

وتتشد «إيمان»، 18 سنة التقيناها ببلدية جسر قسنطينة، تغيير هذا الوضع في ظل الانتخابات المحلية الجارية، مؤكدة أن استعادة ثقة المواطنين في المسؤول المحلي والمسؤولين على البلاد ككل، تتوقف على «نوعية المعاملة التي يصادفونها عند توجههم إلى البلدية ومختلف المؤسسات العمومية، وأن البلدية تمثل نقلة البداية»، حسبها.

تعهد بتحسين الخدمة

من جانبها، تعهدت الأحزاب في برامجها المعدة لمجليات 27 نوفمبر الجاري، بتقريب الإدارة من المواطن، وجعل تحسين مستوى خدمته «أولوية» بالاعتماد على التواصل الدائم وعصرنة وسائل الاتصال، والإطلاع على انشغالاتهم اليومية.

ويضمن حزب تجمع أمل الجزائر «تاج»، في برنامجه المسطر للحملة، حسب رئيسه فاطمة الزهراء زرواطي، «خدمة المواطن دون إقصاء أو تهميش مع تكريس الخدمة العمومية واستمراريتها وفرض المحاسبة عن أي تقصير أو تهاون»، مؤكدة أنّ المنتخبين المنتظر توليهم لهذه المسؤولية مطالبين بالتسيير الحسن لكافة مرافق البلدية، وخلق قنوات متابعة للمشاريع المحلية عن طريق سعي ممثلي الحزب للتفاعل مع كل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المحلي والمواطنين.

ويستهدف الحزب، حسب نفس المصدر، تحسين ظروف عمل الطواقم الإدارية، ما من شأنه تحسين خدمة المواطن واستقطاب الطاقات الشبابية ذات الكفاءة العلمية مع عدم تقديم للمواطنين مقترحات غير قابلة للتنفيذ أو تواجه موانع.

من جهته، يعكس برنامج حركة مجتمع السلم، عزم الحركة على «تحسين الخدمة العمومية الجوارية» بالتنسيق بين القطاعات المساهمة واعتماد الرقمنة لعصرنة الخدمة العمومية، إلى جانب التركيز على مسألة تأهيل الموارد البشرية المحلية، التي تعد أساس التنفيذ، ووسيلة التواصل المباشر مع المواطن، ما يمكن من تنفيذ المخططات اللامركزية للتنمية ورفع كفاءة الأداء.

ولابد أن تتم العملية من «خلال عمل تشاركي» بين الفاعلين المحليين، من إدارة ومنتخب وناشبات وجمعيات وأرباب عمل ومواطنين، بحسب نفس المصدر.

وركّز البرنامج على «ضرورة التحلي بالوضوح» في تسيير الشأن العام، وضمن حق المواطن في المعلومة حول الأنشطة والقضايا التي تهتمه، والتكفل بحاجات الناس وانشغالاتهم، والاستجابة واعطاء الأولوية للإصغاء للمواطنين، وحسن استقبالهم

والعمل على تحسين الخدمات المقدمة لهم، وإطلاعهم على المشاريع والمستجدات المتعلقة بانشغالاتهم اليومية.

وفي ذات السياق، يرى عضو المكتب السياسي لجبهة المستقبل فاتح بوطيبيق، أن التواصل الدائم والمستمر مع المواطنين لإطلاعهم على الفضاءات والوسائل الممكنة، وإطلاعهم على المشاريع والمستجدات المتعلقة بانشغالاتهم اليومية، يعد واجبا على المنتخبين المحليين، مؤكدا أن برنامج الجبهة جعل المواطنين في صميم اهتمامات الإدارة المحلية، وإرساء مفهومي أخلة العمل الإداري وخدمة المواطن لدى أعوان الدولة.

وألحّ في هذا الجانب على وجوب تقرب الإدارة من المواطن، والابتعاد عن تضارب المصالح واستغلال النفوذ، وتسهيل وتبسيط الإجراءات للقضاء على البيروقراطية بكافة أشكالها وأنواعها، داعيا في ذات الصدد إلى إعادة النظر في التقسيم الإداري بزيادة عدد البلديات، وخفض عدد المنتخبين في كل مجلس بلدي، ما يتيح التفاهم أكثر ويمنع عرقلة برامج التنمية.

وحسب القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي السيد صافي العرابي، فقد جعل الحزب مسألة «البقاء في تواصل دائم مع المواطنين في دائرتهم الانتخابية» من مبادئه الأساسية، والعمل على إعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول الخيارات، وألويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي، وفق ما يسمح به القانون.

ويعتزم المنتخبون المحتملون لما بعد 27 نوفمبر، تنظيم لقاءات منتظمة مع الناخبين لإعلامهم حول وضعية التنمية في البلدية، ومعرفة تطلعاتهم من أجل إعطائهم إجابات بالتشاور مع السلطات الولائية، وتنظيم لقاءات تشاورية مع المواطنين والجمعيات ولجان الأحياء وإشراكهم في وضع البرامج والانجازات المراد ترقيةها في البلدية.

ويستهدف الحزب، حسب نفس المصدر، إيلاء شباب البلدية «إصغاء خاص» قصد إعطائهم أجوبة مقنعة، وتسهيل وصولهم إلى مختلف آليات المساعدة العمومية الموضوعة لصالحهم في مجال التشغيل والسكن.

2021

المرشحون يجمعون في اليوم العاشر على ضرورة منح صلاحيات أوسع للمنتخبين: تحرير «البلدية» من قبضة البيروقراطية

مكتب العاصمة: كرينة مارسش



دخلت الحملة الانتخابية يومها العاشر ويواصل مترشحو الانتخابات المحلية المزمع تنظيمها في 27 نوفمبر الحالي خرجاتهم ونشاطاتهم الميدانية لاستمالة المواطنين وحثهم للذهاب بقوة لصناديق الاقتراع من أجل اختيار ممثلين في المجالس البلدية والولائية ممن سيعملون بكل ما أوتوا من جهد من أجل تغيير الذهنيات وتجسيد الإرادة الشعبية.

تدرك الحملة الانتخابية يومها الحادي عشر وتوزع منشطوها من أمناء عامين ورؤساء أحزاب وكذا ممثلي الأحرار عبر ربوع الوطن من أجل تقديم برامجهم الانتخابية وإقناع المواطنين بالانتخاب لصالح مشروعهم الانتخابي خاصة أن الموعد المحلي يعتبر موعدا حاسما بالنسبة للمواطن باعتباره سيفرز منتخبين محليين سيعملون لا محالة من أجل تغيير الواقع الاجتماعي للمواطن نحو الأحسن وإزالة الغبار على الهياكل المحلية التي عشش فيها خيط العنكبوت وعششت فيها ديناصورات الإدارة المحلية والذين عاثوا فيها فسادا منذ العشرات من السنوات.

ولعل القاسم المشترك بين مختلف خطابات منشطي الحملة الانتخابية هو ضرورة رص الصفوف من أجل بناء مؤسسات الجزائر الجديدة وإعطاء نفس جديد للمجالس المنتخبة من خلال انتخاب أشخاص شرعيين يمثلون النزاهة والشفافية ويعملون على إخراج الإدارة الجزائرية من دوامة البيروقراطية والمحسوبة وإنهاء الفساد

الذي عشش في الإدارة ونخر الإقتصاد الوطني. كما كانت لمناطق الظل حصة في خطابات رؤساء الأحزاب والأحرار على حد سواء، من خلال إطلاقهم لوعود من أجل إخراج هذه المناطق من غيابات جب النسيان والإهمال الذي عاشت فيه منذ عقود من الزمن من خلال إيصال هذه المناطق بالكهرباء والماء والغاز وكذا تعبيد الطرق وتهيئتها بكافة المستلزمات الضرورية لصالح المواطن الذي سئم من الوعود الكاذبة التي تتكرر مع كل موعد انتخابي ويتناساها المترشحون بمجرد وصولهم إلى مناصبهم سواء على المستوى المجالس المحلية أو الوطنية.

وتعهد المترشحون لانتخابات المجالس البلدية والولائية بتجسيد مشاريع تخص البنية التحتية والسكن والشباب و الرياضة والثقافة بما يحقق الاستقرار ليستعيد المواطن بذلك الشعور بالانتماء لبلديته ولولايته ولوطنه. كما ستكون محطة الانتخابات المحلية فرصة لاسترجاع روح المسؤولية لدى المنتخبين والمواطنين على حد سواء والحرص على خدمة المصلحة العامة لكسب ثقة المواطن.

ورافع ذات المتدخلون من أجل مـ ح المنتخبين المحليين صلاحيات واسعة لإدارة الشأن العام من خلال تعديل قانون الجماعات المحلية، مقترحين في ذلك الحلول وتقديم الأفكار والمساهمة في ترقية الوعي السياسي والحس المدني وتعبئة الشباب حول القضايا الوطنية، كما أبدوا توافق عام وثابت على حماية الوطن والدفاع عنه من خلال تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز المؤسسات المنتخبة.

بطاقة الانتخاب ضرورية لاعتماد المراقبين في الانتخابات



اشتراطت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بطاقة الانتخاب في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة في الانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر الجاري.

ورفضت المندوبيات الولائية للسلطة اعتماد عدد كبير من المراقبين التي قدمتها الأحزاب والقوائم المستقلة، نظرا لعدم تضمنها رقم بطاقة الانتخاب، كون التطبيقية الوطنية الإلكترونية المستعملة لاستخراج وثيقة اعتماد المراقبين تعتمد على رقم التسجيل في البطاقة الانتخابية.

ولم تتمكن القوائم المترشحة من تأمين العدد الكافي من مراقبي الصناديق يتوفرون على بطاقة الانتخاب في الدائرة

المعنية خلال الفترة الأولى المخصصة للعملية من قبل مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي انتهت قبل أسبوع.

9^e JOUR DE LA CAMPAGNE ÉLECTORALE DES LOCALES

Quel discours pour quelles assemblées ?

LES candidats butent sur une difficulté majeure, en ce sens que le citoyen, pris dans l'engrenage d'une cascade d'aléas sociaux, affiche une indifférence criarde face à ce rendez-vous électoral.

■ MOHAMED OUANEZAR

Au vu de la tiédeur de la scène politique nationale, rien n'indique que nous sommes en phase de clore le dernier édifice institutionnel. Contrairement aux dernières législatives, qui avaient connu un certain engouement, malgré un faible taux de participation au final, la campagne électorale des élections locales et de wilayas semblent n'obéir à aucun standard habituel.

Pourtant, nous sommes en face d'un événement aussi important que crucial pour le parachèvement de l'édifice institutionnel, mais aussi pour appuyer le processus de relance de l'économie nationale et du développement local. Près d'une dizaine de jours après le lancement de la campagne électorale, le décor planté ne correspond pas à l'importance de l'événement.

Toutefois, pour les leaders de partis politiques et candidats à ces ultimes joutes électorales, ce n'est pas faute d'avoir tenté de prendre d'assaut l'électorat.

La tiédeur électorale est un fait consacré, d'abord par la conjoncture de la géopolitique ambiante, mais aussi à cause d'une situation socio-économique difficile.

En effet, les candidats butent sur une difficulté majeure, en ce sens que le citoyen, pris sous l'engrenage d'une cascade d'aléas sociaux, affiche une indifférence criarde face à ce rendez-vous électoral. En fait, le citoyen soumis à rude épreuve, notamment la détérioration du pouvoir d'achat, ne pense pas que l'élection de nouvelles Assemblées puisse avoir une quelconque influence sur sa situation socio-économique.



Les candidats en panne d'idées

En effet, El Baladia ne délivre pas de logements, ni de postes de travail, ni elle ne peut influencer sur les prix du marché de fruits, légumes et viandes, et encore moins réhabiliter le cadre de vie, etc...

De plus, les pratiques bureaucratiques et laxistes dans la gestion des cités a fait que le capital sympathie et confiance s'est littéralement érodé au fil des années. « Ils n'apportent rien aux citoyens, ni au cadre de vie qui se détériore à vue d'œil... Elles ne servent à rien, en fait... », entonne-t-on de manière récurrente, à chaque rendez-vous électoral ou à l'occasion de l'éclatement d'un scandale de gestion au niveau d'une APC. Ceci étant, les chefs de partis politiques investis dans cette nou-

velle campagne électorale, sillonnant le pays depuis quelques jours à la rencontre des électeurs, et les candidats des listes indépendantes qui continuent de croire en leurs chances, ne désarment pas pour autant.

La bataille se poursuit sur tous les fronts, y compris dans les faubourgs et les hameaux isolés, réputés traditionnellement acquis à la cause électorale, contrairement aux grandes agglomérations et grandes villes, trop politisées pour répondre à l'appel de la nation. Il faut dire que le citoyen qui affiche une certaine indifférence, n'est pas totalement désintéressé de la chose politique. C'est plutôt un message et une réponse pour exprimer son mécontentement vis-à-vis d'un

quotidien de plus en plus morose.

D'où cet effort à fournir du côté des acteurs politiques, afin de trouver le message politique accrocheur à développer le plus, pour captiver l'attention. En tout cas, tout semble être mis à profit pour verser dans cette optique. Au vu des discours développés, la relance de l'économie nationale et l'appel à la cohésion et l'unité nationales demeurent les thèmes majeurs des neuf jours écoulés de la vie de la campagne électorale. Parallèlement, l'on continue de s'interroger sur les résultats du groupe de travail installé par le Premier ministre sur la refonte du Code communal et de wilaya. Un Code qui sera déterminant quant au rôle de l'élu local dans la dynamique de

développement territorial, comparativement aux attentes citoyennes et les enjeux socio-économiques majeurs. D'où cette phrase du premier secrétaire du FFS, Youcef Aouchiche « d'ouvrir grande la voie aux initiatives et à toutes les énergies pour l'édification de l'Algérie nouvelle à laquelle aspiraient les chouhada de la révolution de Libération nationale ».

Le chef de file d'El Mostakbel, Belaid a plaidé en faveur d'un resserrement des rangs et d'une réconciliation de tous les Algériens avec leur pays. Il plaidera pour « la nécessité de réconcilier tous les Algériens, de s'éloigner des règlements de comptes, de resserrer les rangs et bâtir une Algérie forte grâce à la cohésion du peuple ». Pour Baâdji, la commune doit se libérer de ses pesanteurs traditionnelles.

La commune doit « s'acquitter de sa mission en tant qu'outil participatif et créateur de richesses ». Idem pour Bengrina chef d'El Bina, appelant à restituer aux élus locaux « leurs prérogatives ce qui contribuera à booster le développement local et à répondre de manière objective et transparente aux préoccupations des citoyens ». Abondant dans ce sens, Fayçal Boussedraya du mouvement El Islah appelle « à corriger les dysfonctionnements au niveau des Assemblées élues afin de booster le développement local ».

Le leader du MSP, Abderrezak Makri a plaidé pour « une large représentativité de ses militants au sein des collectivités locales, afin préconise-t-il, de « concrétiser des programmes porteurs d'un réel développement local ».

Les premières de l'Algérie nouvelle

Les enjeux géostratégiques des élections des APC et APW

L'Algérie entame les premières élections municipales de l'Algérie nouvelle. La consécration d'une nouvelle ère dans une conjoncture géostratégique caractérisée par les attaques lancées par le Maroc.

Les élections municipales du 27 novembre intéressent la classe politique, comme le prouve le nombre de candidats en lice. 22.325 dossiers de candidature aux Assemblées populaires communales, APC ont été également retirés, alors que le nombre des formulaires de souscription de signatures individuelles pour les APC et APW a atteint les 13.698.013. Le nombre de candidats a atteint 165.000 lors des élections municipales de 2017 candidats aux Assemblées populaires communales, alors qu'il a atteint 16.600 candidats aux Assemblées populaires wilayales.

Le nombre de listes électorales a atteint 510 listes partisanes, avec 72 listes électorales, à côté de 24 listes indépendantes. La campagne électorale a débuté le 29 octobre 2021. Le nombre de partis politiques en lice a atteint le nombre de 50 formations politiques, avec 4 alliances avec des listes d'indépendants, soit un cumul total de 10.196 listes électorales.

Ce qui illustre un intérêt de la part des politiciens et des indépendants pour les premières élections municipales de l'Algérie nouvelle. Dans un message, à l'occasion du 67^{ème} anniversaire du déclenchement de la Révolution du 1^{er} Novembre 1954, le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, a affirmé qu'en parachèvement du processus d'édification des institutions de l'Etat sur des bases solides, l'Algérie sera le 27 novembre, au rendez-vous avec les élections des Assemblées populaires communales, APC et de wilayas (APW), pour affirmer notre volonté forte et ferme de protéger le choix souverain des citoyens et citoyennes et de lutter contre toutes formes de domination de l'argent et d'influence visant à porter atteinte à la crédibilité du processus électoral. Le Président Tebboune a qualifié, d'ailleurs, ces élections d'«étape cruciale» qui permettra d'élire des «assemblées représentatives» à même de prendre en charge les préoccupations et les aspirations des citoyens.

Le Front de libération nationale enregistre un net recul mais demeure le premier parti à l'Assemblée avec un quart des sièges. Pour la première fois cependant, son duo avec le Rassemblement national démocratique perd la majorité absolue des sièges. Le scrutin voit par ailleurs une importante réduction du nombre de partis représentés à l'Assemblée, de 35 à 12, ainsi que l'avancée des listes indépendantes.

Perturbation du paysage politique

Le FLN et le RND, et contrairement à de précédents mandats, n'ont pas eu la majorité au Parlement pour les élections législatives du juin 2021. Nombre de formations politiques créées lors de la pré-



Le Président Tebboune a qualifié, d'ailleurs, ces élections d'«étape cruciale» qui permettra d'élire des «assemblées représentatives» à même de prendre en charge les préoccupations et les aspirations des citoyens. (Photo : DR)

sidence de Abdelaziz Bouteflika, dirigées par l'ancien ministre Amar Ghoul, aujourd'hui en prison et Amara Benyounes, ancien ministre, ne comptent désormais pas dans le paysage politique. De nouvelles formations ont été créées et il y a explosion des candidatures indépendantes. Les élections d'APC et APW de novembre 2021 pourront être une motivation pour les candidats pour la participation à l'édification d'une Algérie démocratique.

Les prérogatives des élus

Les leaders des partis politiques ont relevé pour le compte du 7^{ème} jour de la campagne électorale pour les locales du 27 novembre, l'importance de l'élargisse-

ment des prérogatives des élus locaux en vue de booster le développement local. M. Zitouni a relevé, dans ce sens, l'impératif du renforcement et l'élargissement des prérogatives des élus locaux et leur permettre d'initier, de proposer et d'exécuter des projets dans le cadre de la bonne gouvernance locale et ce, dans le but d'impliquer les collectivités locales dans la promotion de l'économie nationale.

“

Le Front de libération nationale enregistre un net recul mais demeure le premier parti à l'Assemblée avec un quart des sièges. Pour la première fois cependant, son duo avec le Rassemblement national démocratique perd la majorité absolue des sièges. Le scrutin voit par ailleurs une importante réduction du nombre de partis représentés à l'Assemblée, de 35 à 12, ainsi que l'avancée des listes indépendantes.

ment des prérogatives des élus locaux en vue de booster le développement local. M. Zitouni a relevé, dans ce sens, l'impératif du renforcement et l'élargissement des prérogatives des élus locaux et leur permettre d'initier, de proposer et d'exécuter des projets dans le cadre de la bonne gouvernance locale et ce, dans le but d'impliquer les collectivités locales dans la promotion de l'économie nationale.

Pour sa part, le président du Front El-Moustakbel, Abdelaziz Belaïd, qui a animé un meeting à Constantine, a plaidé pour le rapprochement entre les élus locaux, les citoyens et les différentes associations et organisations de la société civile, considérées comme des partenaires dans la gestion des affaires en

rapport avec le vécu quotidien des citoyens.

Il a souligné, à ce propos, que la commune constitue «la base de l'édification de la société et de l'Etat».

De son côté, le Secrétaire général du parti du FLN, Abou El Fadhl Baâdji, a appelé, lors d'un meeting populaire à Batna, les citoyens à focaliser sur ce que peuvent offrir les candidats comme solutions à leurs préoccupations.

Nombre de candidats plaident pour l'élargissement des prérogatives des élus. Consacrer l'autonomie financière des Assemblées populaires communales, APC est le principal enjeu pour les formations politiques engagées dans les élections locales du 27 novembre et dont

l'économie numérique, à la gestion économique, et à lancer une réflexion pour permettre à ces institutions de passer de collectivités budgétivores à de collectivités créatrices de richesses.

L'allocation chômage

Une nouvelle gouvernance pour les collectivités locales et une nouvelle démarche, approche et réflexion dans la gestion des communes sont plus que jamais nécessaires pour un développement local plus équilibré, cohérent, durable et intégré. Les APC et APW participeront à l'application des lois promulguées par le Gouvernement, dont l'octroi de l'allocation chômage. Une démarche de grande importance pour la concrétisation de la promesse du président de la République envers les personnes au chômage.

Conjoncture géostratégique très importante

Les élections APC et APW interviennent dans une conjoncture caractérisée par une guerre géostratégique lancée contre l'Algérie. M. Belahcel a mis l'accent sur la nécessité d'avoir une «conscience aigüe» des enjeux auxquels est confronté le pays, soulignant que cette situation nouvelle dans le pays «nous impose, en tant que parti démocratique d'opposition, de saisir cette opportunité historique pour favoriser une dynamique politique qui rende irréversible le processus de changement politique démocratique», note Hakim Belahcel de l'instance présidentielle du FFS. M. Belahcel a mis l'accent sur la nécessité d'avoir une «conscience aigüe» des enjeux auxquels est confronté le pays, soulignant que cette situation nouvelle dans le pays «nous impose, en tant que parti démocratique d'opposition, de saisir cette opportunité historique pour favoriser une dynamique politique qui rende irréversible le processus de changement politique démocratique», précise-t-il.

Les élections municipales ont lieu tandis que l'Algérie est attaquée par le Maroc qui n'apprécie pas que l'Algérie milite pour le droit des peuples à l'indépendance.

Sofiane Abi

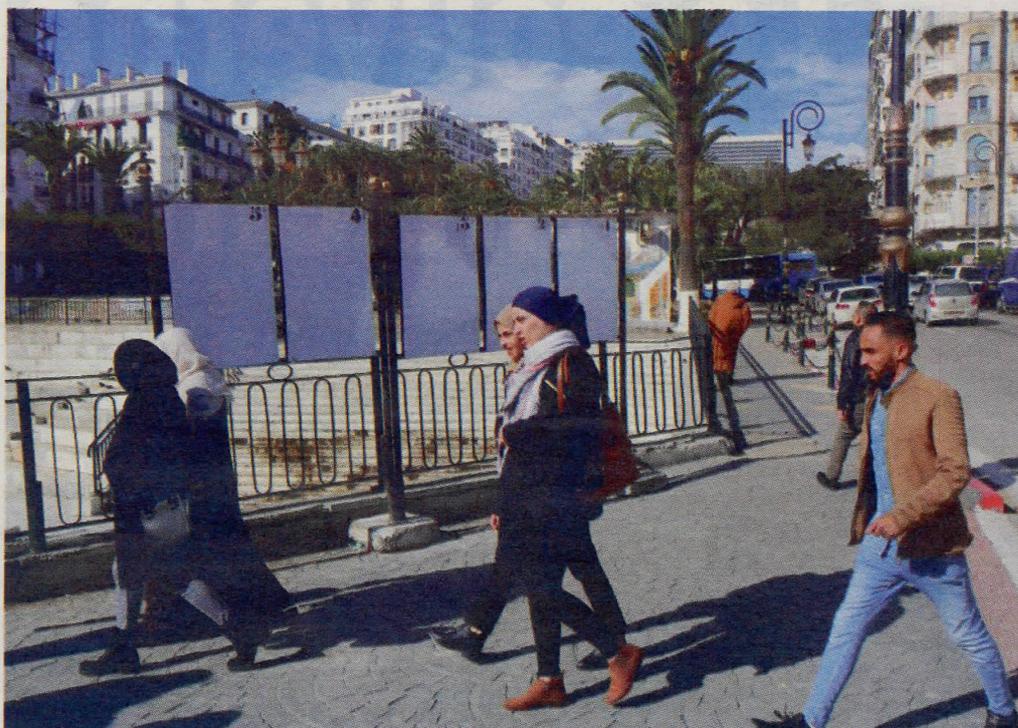
”

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

La femme, ce maillon faible du scrutin

● Pour les locales, les partis et les indépendants ont trouvé d'énormes difficultés à convaincre les femmes de rejoindre leurs listes électorales et la majorité de celles qui ont accepté de prendre part au scrutin figurent sur les affiches sans visage.

La femme était la grande perdante des élections législatives du 12 juin dernier, puisque seules 34, soit 8% d'entre elles, ont pu décrocher un siège à l'hémicycle Zighoud Youcef. Une régression criante par rapport à la législature précédente. Ce scénario risque de se reproduire pour les élections locales anticipées du 27 novembre. La principale raison de cette défection est l'annulation du système des quotas qui, selon les organisations politiques et les défenseurs des droits des femmes, «facilite» l'exclusion de la femme, notamment en raison de l'absence de classement sur les listes électorales. Certes, le système des quotas n'était pas la solution, mais au moins il avait encouragé, de l'avis de beaucoup d'observateurs, la représentation de la femme dans les assemblées électives sans toutefois la régler. La nouvelle loi relative au régime électoral consacre la parité entre hommes et femmes lors de l'élaboration des listes électorales au niveau national et local. Sur une liste, un parti politique ou un groupe de citoyens doivent donc mettre autant d'hommes que de femmes. Reste que l'élection des femmes n'est plus garantie, puisque les électeurs pourront jeter leur dévolu sur les candidats de leur choix, indépendamment du sexe. Or, dans l'ancien texte, la présence des femmes d'au moins un tiers était non seulement exigée, mais également garantie, y compris lors du décompte final des voix. Pour le sociologue Mohamed Mebtoul, de l'université d'Oran, il ne faut pas se voiler la face : «Nous vivons encore dans une société patriarcale



La principale raison de la défection des femmes est l'annulation du système des quotas

toujours forte dans son fonctionnement» et le chemin à parcourir pour parvenir à une parité homme-femme reste encore long, assènet-il. Aujourd'hui, comme par le passé, la représentation de l'élément féminin se pose dans certains partis, notamment dans les régions de l'intérieur et du Sud. Pour les locales, comme pour le renouvellement du Parlement, ces formations ont trouvé d'énormes difficultés à convaincre les femmes de rejoindre leurs listes électorales et la majorité

de celles qui ont accepté de prendre part à ce scrutin figurent sur les affiches sans visage. Ce genre de candidates «fantômes», qui cachent leur visage ne concerne pas uniquement des partis islamistes, mais aussi des listes d'autres partis et même des indépendants. Dans certains cas, ce sont les candidates elles-mêmes qui refusent de mettre leurs photos sur les affiches électorales, car nombreuses sont celles qui figurent sur les listes uniquement pour que ces dernières soient validées

par l'ANIE ou parce que la loi électorale impose la parité homme-femme. Ces femmes assument mal leurs candidatures et rares sont celles qui occupent le terrain en cette période de campagne. Si en 2017, l'instance en charge des élections a demandé aux partis incriminés de modifier leurs affiches, en 2021 l'ANIE a étrangement autorisé les candidates à ne pas faire figurer leurs photos sur les affiches de campagne électorale et les bulletins de vote, le jour du scrutin.

Nabila Amir